

Distr.: Limited
2 February 2010
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي

في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الدورة التاسعة والأربعون

فيينا، ٢٢ آذار/مارس - ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية

والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء

معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات

غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء

مذكّرة من الأمانة

أولاً - مقدّمة

أعدّت الأمانة هذه الوثيقة استناداً إلى المعلومات المتلقاة حتى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من المنظمات الدولية غير الحكومية التالية: المركز الأوروبي لقانون الفضاء والمعهد الدولي لقانون الفضاء ورابطة القانون الدولي.

* A/AC.105/C.2/L.277.



ثانياً - الردود الواردة من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية

المركز الأوروبي لقانون الفضاء

ألف - معلومات خلفية

١ - مقدمة

أنشئ المركز الأوروبي لقانون الفضاء في عام ١٩٨٩، بمبادرة من وكالة الفضاء الأوروبية (الإيسا) وبرعايتها، وبدعم من عدد من الرواد في هذا الميدان. ويؤدّي المركز وظائفه بمقتضى ميثاق يحدّد المهام المسندة إليه، وهيكله، وأهدافه المنشودة (وقد اعتُمدت الصيغة الأخيرة من الميثاق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). ويرأس المركز حالياً سيرجيو ماركيزيو من جامعة ساينزا في روما.

٢ - الأهداف والتنظيم

الهدف الرئيسي للمركز هو إيجاد تفاهم حول الإطار القانوني للأنشطة الفضائية وتوسيع دائرة هذا التفاهم في أوروبا وخارجها. وأداته الرئيسيتان لبلوغ ذلك الهدف هما تبادل المعلومات فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين مع تحسين تعليم قانون الفضاء وترويجه. ولدى المركز طموح آخر هو تقديم أحدث المعلومات عن الإسهام الأوروبي في الأنشطة الفضائية خارج نطاق أوروبا، ومن ثم تعزيز الموقف الأوروبي في ميدان قانون الفضاء من حيث الممارسة والتعليم وإصدار المنشورات.

٣ - هيكل مؤسسي مرن ومنفتح

يجمع المركز لفيماً من المهنيين والقانونيين والأكاديميين والطلاب في المقام الأول، ويشجّع التبادل المعرفي فيما بين التخصصات العلمية المختلفة. وهو منظّم تنظيمياً بالغ المرونة، وليس له شخصية اعتبارية. ويوفّر هيكله المؤسسي منتدى للمناقشة لكل من يرغب في المشاركة في مناقشة بناءً حول قانون الفضاء. وتوجد لدى أوروبا إمكانات ضخمة للعمل في ميدان قانون الفضاء، لكنها كثيراً ما تكون متفرقة أو مبعثرة؛ ويهدف المركز الأوروبي لقانون الفضاء إلى سد هذه الثغرة. وتعدّد الجمعية العامة للمركز، المفتوح باهما لكافة الأعضاء، اجتماعاً كل ثلاث سنوات، وتنتخب مجلس المركز على نحو يكفل تمثيلاً منصفاً

لمختلف الجهات المهنية صاحبة المصلحة ومختلف المناطق الجغرافية. أما الأمانة التنفيذية فهي مسؤولة عن إدارة أنشطة المركز ونموّها.

٤- مجلس المركز الأوروبي لقانون الفضاء

تنتخب الجمعية العامة للمركز، التي تنعقد كل ثلاث سنوات، أعضاء مجلسه لفترة ثلاث سنوات، وهم من رعايا الدول الأعضاء في وكالة الفضاء الأوروبية أو الدول المنتسبة إليها، أو من البلدان الأوروبية الأخرى التي أبرمت اتفاق تعاون مع الوكالة. ويتمتع أعضاء المجلس بزيادة معرفي وخبرات بارزة في مجال قانون الفضاء، وهم ملتزمون بالعمل بنشاط على تعزيز أغراض المركز على الصعيدين الوطني والدولي.

٥- العضوية والشبكة

يستطيع الأشخاص الطبيعيون أو الهيئات الاعتبارية، من الدول الأعضاء في الإيسا أو الدول المنتسبة إليها أو من البلدان الأوروبية الأخرى التي أبرمت اتفاق تعاون معها، أن ينضموا إلى عضوية المركز بعد تسديد رسم سنوي. واكتساب صفة العضوية يمنح العضو الحق في المشاركة في مختلف أنشطة المركز، والتصويت (التصويت الإيجابي والسلبي) في الجمعية العامة، وتلقّي منشورات المركز، وخصوصاً رسالته الإعلامية. ويجب تجديد العضوية في بداية كل سنة (في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير).

٦- جهات الاتصال الوطنية

بغية تيسير الاتصال بالأعضاء ونشر المعلومات وتنظيم الأنشطة، ما برح المركز الأوروبي لقانون الفضاء يشجّع على تعيين جهات اتصال وطنية لتكون بمثابة حلقة اتصال بينه وبين أعضائه. ومن ثم أنشئت جهات اتصال في كل من إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والجمهورية التشيكية وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا. وتختلف حالة كل منها تبعاً لما إذا كان يوجد معهد أو مركز لقانون الفضاء في البلد المعني وتبعاً للشكل القانوني الذي اختاره أعضاؤها. وتنهض جهات الاتصال الوطنية، بدعم تنظيمي من المركز، بدور مهم في تعزيز أنشطة من قبيل تنظيم المؤتمرات والندوات وإجراء البحوث في شؤون الفضاء. ويسعى المركز إلى زيادة عدد جهات الاتصال الوطنية الجديدة في الدول الأعضاء في الإيسا (يبلغ عددها حالياً ١٨ دولة عضواً) مثل البرتغال، وحتى في الدول غير الأعضاء مثل الجمهورية الدومينيكية والمغرب.

٧- التمويل

في الوقت الراهن، توفرّ الإيسا من ميزانيتها العامة الجزء الأكبر من تمويل المركز، في حين تقدّم مؤسسات أخرى الدعم لفائدة تنظيم مناسبات معيّنة، ومنها مثلاً الدورة الصيفية. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، يُطالب الأعضاء في المركز بدفع اشتراك سنوي زهيد.

باء- الأنشطة

١- الدورة الصيفية في قانون الفضاء والسياسات الفضائية

نظّم المركز الأوروبي لقانون الفضاء وجامعة لشبونة، تحت إشراف حوسيه لويس دا كروز فيلاسا ونونو بيسارا وزملائهما، الدورة الصيفية الثامنة عشرة للمركز في قانون الفضاء والسياسات الفضائية. وقد عقدت الدورة في جامعة نوبا دي ليسبوا، البرتغال، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وحضر الدورة ٣٥ طالباً من ١٦ جنسية مختلفة من البلدان الـ ١٥ التالية: إسبانيا وألمانيا وإيطاليا والبرازيل وبلجيكا وبولندا والبرتغال وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا واليونان. وحضر الطلاب في ٤١ ساعة من المحاضرات في قانون الفضاء والمسائل المتعلقة بالسياسات الفضائية، ألقاها ٢٨ متكلماً من الأكاديميين أو الممارسين المتخصصين في مجال الفضاء. وقُسم الطلاب إلى ٨ أفرقة، ونجحوا في معالجة قضية بعنوان: "التطبيقات الساتلية في خدمة المواطنين الأوروبيين: محاكاة دعوة دولية إلى تقديم عطاءات" (المنسق: ب. أشيلياس، مدير معهد قانون الفضاء والاتصالات، جامعة باري-سودا ١١). وبفضل هذا التمرين، الذي قُسم إلى جزأين (تقرير مكتوب وعرض شفوي أمام فريق من خبراء الفضاء، وهما ب. فيريرا، وب. أشيلياس)، سنحت للطلاب فرصة التطبيق العملي للمعارف التي اكتسبوها في الجامعة وخلال الدروس. وأشرف على إعداد مشاريع الأفرقة أربعة مدرّبين، هم: يوليا هولدورف (ألمانيا)، وماتيو بوكيل (بلجيكا)، وشارل-إدوار دومون (فرنسا) وستيفانو سبانو (إيطاليا). وساعد المدرّبون الطلاب في إجراء بحوثهم وفي صوغ عروضهم صياغة مفهومة ومنطقية وواضحة. وأثبتوا أنهم مدربون بارزون. والفريق الذي حاز قصب السبق هو الفريق المسمّى غاما. وفي نهاية الدورة، خضع الطلاب لامتحان يضم أسئلة ذات طابع قانوني تتعلق بالدروس التي حضروها خلال الدورة المكثفة التي استغرقت أسبوعين.

وستعقد دورة المركز الصيفية التاسعة عشرة في قانون الفضاء والسياسات الفضائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ولم يحدد بعد على وجه الدقة موعدها ومكان انعقادها.

٢- مسابقة مانفرد لاكس للمحاكم الصورية في مجال قانون الفضاء

عقدت الجولات الأوروبية لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكم الصورية في مجال قانون الفضاء في كلية القانون التابعة لجامعة أثينا، اليونان، يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وسجلت تسعة أفرقة (٢٧ مشاركاً) للتنافس من الجامعات التالية: جامعة لايدن (هولندا)؛ وجامعة إينر تمبل (المملكة المتحدة)؛ وجامعة سيليسيا (بولندا)؛ وجامعة ستراتكلاند (المملكة المتحدة)؛ وجامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا)؛ وجامعة إنترناشيونال سيبس (فرنسا)؛ وجامعة لوبلين الكاثوليكية (بولندا)؛ وجامعة أبردين (المملكة المتحدة)؛ وجامعة جنوة (إيطاليا). وقد أعدت جميع الأفرقة بحثاً ممتازة. وقام الطلاب بحلّ نزاع افتراضي عنوانه: "قضية متعلقة بنشر القوة واستخدامها في مدار أرضي منخفض (فورنيوت ضد تيلستو)".

وقد أتاح هذا التمرين، الذي قسم إلى جزأين (تقديم البيانات عن المدعي والمدعى عليه والمرافعات الشفوية أمام فريق من خبراء الفضاء)، الفرصة للطلاب لتحسين لغتهم الإنكليزية ولتطبيق معارفهم في قانون الفضاء تطبيقاً عملياً. وتولّى تقييم الخلاصات المكتوبة القضاة ي. زيلوي، ول. رافيلون، ون. ميتكالف، أما القضاة الذين تولوا تقييم المرافعات الشفوية فهم س. ماركيزيو، ور. أوسترلينك، وي. بلاك إمبالوميني، وج. دي كوكو، وأ. كيرست، وف. يافيكولي، وف. كاسابوغلو، وب. أشيلياس.

وفاز في الجولات الأوروبية لهذه المسابقة فريق جامعة ستراتكلاند (إيما بوفي، لورا ماكينزي، ستيفان دونلي، وإيمه أسانتي، وهي مدربة). وفاز بالمركز الثاني فريق جامعة إنترناشيونال سيبس (ميغان آنسدل، أكسل بيرغمان، كيرتس إواتا، وتيمي آغانابا، وهو مدرب). وقدم أفضل المرافعات الشفوية ستيفانو غاغيرو، من جامعة جنوة، إيطاليا. ونالت جامعة لوفان الكاثوليكية جوائز أفضل الخلاصات المكتوبة. وقد استضافت هذا الحدث ورعته جامعة أثينا (اليونان)، ووزارة الثقافة، هيلاس-سات س.إ، ونادي المدرّسين (مبنى "س. بالاماس") ومؤسسة إفجينيدس.

وقام فريق جامعة ستراتكلاند بتمثيل أوروبا في الدور النهائي العالمي للمسابقة، التي جرت خلال المؤتمر الستين للملاحاة الفضائية، المعقود في دايجيون، جمهورية كوريا، في

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وحصل فريق جامعة جورجتاون (الولايات المتحدة) على أعلى مجموع من النقاط عن الخلاصات، وانتقل مباشرة إلى الجولة النهائية. وتقابل فريق جامعة ستراثكلويد وفريق كلية القانون الوطنية التابعة لجامعة الهند (الهند) في الدور قبل النهائي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وبعد أن فاز فريق كلية القانون الوطنية التابعة لجامعة الهند وفريق جامعة جورجتاون في الدور قبل النهائي، انتقلا للتنافس في الدور النهائي. وفاز فريق كلية القانون الوطنية التابعة لجامعة الهند بالمسابقة. وحازت جامعة جورجتاون جائزة إيلين غالاي عن أفضل خلاصة وحصلت كلية القانون الوطنية التابعة لجامعة الهند على جائزة ستيرنز آند تينن عن أفضل المرافعين. وقام بتحكيم الجولة النهائية ثلاثة قضاة أعضاء في محكمة العدل الدولية، هم عبدول كوروما وبيتر تومكا وليونيد سكوتنيكوف.

وسوف تعقد الجولات الأوروبية لمسابقة مانفريد لأكس التاسعة عشرة للمحاكم الصورية في مجال قانون الفضاء في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وسيعقد الدور قبل النهائي والدور النهائي لها خلال الحلقة الدراسية بشأن قانون الفضاء في المعهد الدولي لقانون الفضاء، التي ستعقد في براغ في عام ٢٠١٠. ويمكن الاطلاع على "القضية المتعلقة بالسياحة في المجال دون المداري: تعريف الفضاء الخارجي والمسؤوليات" في الموقع الشبكي للمسابقة على العنوان: <http://www.spacemoot.org>.

٣- الحلقات الدراسية والمؤتمرات والتعاون الدولي

نظم المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء ندوة لمدة يومين خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية. وتولت تنسيق هذه الندوة التي عُقدت في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ تانيا ماسون-زوان، من المعهد، بالتعاون مع سيرجيو ماركيزيو، رئيس المركز. وتضمنت الندوة تقارير من مؤسسات وطنية ودولية معنية بقانون الفضاء حول موضوع "الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاق القمر: نظرة إلى الماضي وتطلع إلى المستقبل". واستمعت اللجنة الفرعية خلال الندوة إلى العروض الإيضاحية التالية: "التفاوض بشأن اتفاق القمر" قدمه س. يورغنسون نيابة عن ه. تورك؛ و"اتفاق القمر: رؤية من منظور البلدان النامية"، قدمه ج. مونتسيرات فيلو؛ و"حالة التصديقات على اتفاق القمر وأحكامه الرئيسية"، قدمه ج. ماينس؛ و"مبدأ التراث المشترك للبشرية: القمر والموارد القمرية"، قدمه خ. دي فارامينيان جيلبرت؛ و"هل تدعو الضرورة إلى نظرة جديدة في عصر الاستكشاف والاستغلال؟"، قدمته س. تريتشينسكي؛ و"نظرة إلى المستقبل: استكشاف الكواكب واستغلالها وحمايتها"، قدمته م. هوفمان. ويمكن

الاطلاع على العروض في الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمانة العامة
(<http://www.unoosa.org/oosa/COPUOS/Legal/2009/symposium.html>).

وسيعقد المركز والمعهد ندوة لمدة يوم واحد في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠ في موضوع
"التشريعات الوطنية في مجال الفضاء: صياغة ترسانة قانونية من أجل نمو أنشطة الفضاء"،
خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية.

وعقدت اللجنة التوجيهية للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا) اجتماعها
الثاني في باريس، تحت رعاية المركز الأوروبي لقانون الفضاء، يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو
٢٠٠٩. وحضر الاجتماع ممثلو ١٢ حكومة من الحكومات التي لديها أعضاء في لجنة الخبراء
الحكوميين، و ٢٨ ممثلاً عن الأوساط الفضائية التجارية الدولية والأوساط المالية، كما حضر
ثمانية خبراء بصفتهم الشخصية. وتولى س. ماركيزيو (إيطاليا) رئاسة الاجتماع. وافتتح
الاجتماع ب. هولسروي، مدير الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية في وكالة الفضاء
الأوروبية، فشدد على أهمية المشروع الأولي للبرتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات
الفضائية، الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، في تيسير سبل وصول مواطني
العالم إلى الفضاء الخارجي.

وعلى ضوء التقدم الذي أحرزته اللجنة التوجيهية في مختلف المسائل التي لم تحسم
بعد والمتعلقة بالمشروع الأولي للبرتوكول المتعلق بالموجودات الفضائية، أشارت اللجنة
التوجيهية إلى أنها ترى أن الوقت قد حان لاستئناف عملية التشاور الحكومي الدولي. واقترح
أن تعاود لجنة الخبراء الحكوميين عقد دورة ثالثة لمدة أسبوع في روما في كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٩ ودورة أخيرة لمدة أسبوع أيضاً في روما في عام ٢٠١٠، بهدف وضع الصيغة
النهائية للمشروع الأولي للبرتوكول من أجل تقديمه إلى مجلس الإدارة ليستعرضه قبل اعتماده
في مؤتمر دبلوماسي.

٤ - السياسات والإدارة: اجتماعات المجلس

عقد مجلس المركز الأوروبي لقانون الفضاء اجتماعه الخامس والخمسين في ١٣ آذار/
مارس ٢٠٠٩، واجتماعه السادس والخمسين في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واجتماعه
السابع والخمسين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في مقر الإيسا في باريس. وعُقدت
الجمعية العامة في الفترة نفسها التي عُقد فيها الاجتماع السابع والخمسون لمجلس المركز
الأوروبي لقانون الفضاء.

٥ - الوثائق والمنشورات

(أ) قاعدة البيانات القانونية

منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بدأ تشغيل قاعدة البيانات القانونية الخاصة بالمركز الأوروبي لقانون الفضاء (<http://www.esa.int/SPECIALS/ECSL>)، وفتح باب الاطلاع عليها لعموم الجمهور. وهي تمثل أداة فريدة لنشر المعرفة بقانون الفضاء على الصعيدين الأوروبي والدولي. والغرض من قاعدة البيانات هو تعريف المستعملين بقانون الفضاء، وتسهيل الضوء على نتائج مؤتمرات ومنتديات قانون الفضاء ونواتجها (كالوقائع والأبحاث والمقالات). ويُقصد أيضا من موقع قاعدة البيانات الشبكي ترويج الأعمال التي تضطلع بها جهات الاتصال الوطنية الخاصة بالمركز، ومعاهد قانون الفضاء، والجامعات ومراكز الأبحاث، ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وغيرها من المنظمات، وكذلك وكالات الفضاء الوطنية، بغية إقامة شبكة بين جميع المؤسسات والمراكز التعليمية ومرافق البحث العاملة في مجال قانون الفضاء. ويجري تحديث قاعدة البيانات القانونية الخاصة بالمركز، وكذلك إضافة روابط جديدة إليها بانتظام.

(ب) الطبعة الرابعة من كتيّب "تدريس قانون الفضاء في أوروبا"

الكتيّب المعنون "تدريس قانون الفضاء في أوروبا" هو مبادرة من المركز الأوروبي لقانون الفضاء، وقد صدرت الطبعة الأولى منه في عام ١٩٩١، ثم نُقِّحت في عام ١٩٩٣. ويتضمّن الكتيّب قائمة بالمؤسسات والجامعات والمراكز التعليمية التي تقوم بتدريس قانون الفضاء على الصعيد الأوروبي. ويقدم أيضا معلومات تفصيلية عن هيئات التدريس، والمقرّرات الدراسية، والرسوم الدراسية، ومدة الدورات الدراسية المختلفة، بالإضافة إلى صور إيضاحية للمؤسسات المذكورة في القائمة.

ونشرت الطبعة الرابعة من كتيّب "تدريس قانون الفضاء في أوروبا" في عام ٢٠٠٩؛ وما زالت تُوزَّع مجاناً على المؤسسات والأوساط الجامعية المهتمة بتدريس قانون الفضاء، وكذلك على الطلاب.

(ج) الرسالة الإعلامية

تنشر الرسالة الإعلامية الصادرة عن المركز الأوروبي لقانون الفضاء مقالات عن مسائل قانونية ومواضيع رئيسية أخرى محل اهتمام الأوساط الفضائية. وهي أداة ثمينة لتوفير

المعلومات عن التطوّرات الجديدة في مجال قانون الفضاء، وكذلك عن الأنشطة الأخرى الجارية في أرجاء العالم، مثل المؤتمرات وحلقات العمل، ذات الصلة بقطاع الفضاء والتطبيقات الفضائية. ويُرسَل كل عدد جديد يصدر من رسالة المركز الإعلامية مجاناً إلى جميع أعضاء المركز، ثم يُنشر العدد في القسم ذي الصلة من الموقع الشبكي للمركز. وستنشر الرسالة القادمة للمركز الأوروبي لقانون الفضاء في شباط/فبراير ٢٠١٠.

جيم- الأحداث المقبلة والمشاريع المزمع الاضطلاع بها في عام ٢٠١٠

١- الندوة المشتركة بين المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء

من المقرر عقد الندوة القادمة المشتركة بين المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية. وسيكون عنوان الندوة "التشريعات الوطنية في مجال الفضاء- صياغة ترسانة قانونية من أجل نمو أنشطة الفضاء".

٢- مسابقة مانفريد لأكس للمحاكم الصورية في مجال قانون الفضاء

ستُعقد الجولات الأوروبية لمسابقة مانفريد لأكس للمحاكم الصورية في مجال قانون الفضاء في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وستُعقد الجولات العالمية نصف النهائية والنهائية للمسابقة المذكورة في براغ، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، خلال المؤتمر الدولي الحادي والستين للملاحة الفضائية.

٣- الدورة الصيفية بشأن قانون الفضاء والسياسات الفضائية

سيعقد المركز الأوروبي لقانون الفضاء دورته الصيفية التاسعة عشرة بشأن قانون الفضاء والسياسات الفضائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ولم يُحدّد بعد على وجه الدقة موعداً ومكان انعقادها.

٤- منتدى الأخصائيين الممارسين السنوي

سيُعقد منتدى الأخصائيين الممارسين القادم حول موضوع "غاليليو: المسائل القانونية الراهنة"، في المقر الرئيسي لوكالة الفضاء الأوروبية في باريس، في آذار/مارس ٢٠١٠.

٥ - اجتماعات المجلس

سيُعقد الاجتماع القادم لمجلس المركز الأوروبي لقانون الفضاء في المقرّ الرئيسي لوكالة الفضاء الأوروبية، وذلك في باريس، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وسيُعقد الاجتماع التالي له في حزيران/يونيه ٢٠١٠ (ولم يُحدّد بعد على وجه الدقة موعده ومكان انعقاده).

المعهد الدولي لقانون الفضاء

ألف - معلومات خلفية

أُسّس المعهد الدولي لقانون الفضاء (المعهد) في عام ١٩٦٠ بغرض الاضطلاع بأنشطة تستهدف تعزيز تطوير قانون الفضاء وبدراسات للجوانب القانونية والعلمية والاجتماعية لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. أنشئ المعهد رسمياً كرابطة مستقلة وتم تحسين هيكله لتمكينه من أداء دوره على نحو أفضل. ضمّ عضوية المعهد حالياً أفراداً ومؤسسات ينتخبون ممّا يزيد على ٤٠ بلداً، ويُعرفون بتميّزهم فيما قدّموه من مساهمات في تطوير قانون الفضاء. وفي عام ٢٠٠٨، مُنح المعهد صفة مراقب دائم لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بعد أن كان لديه مراقبون لدى اللجنة الفرعية القانونية لسنوات عديدة نيابة عن الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية.

باء - التطوّرات العامة

١ - الانتخابات

أعيد انتخاب خمسة مديرين أو مسؤولين، وهم: ج. غابرينوفيتش، و ج. غالوي (نائب رئيس)، و أ. كابسوتين، و تي. كوسوغ، و ك. ر. س. مورثي، و س. أوسيبينا، و م. وليامز. وكان ثمة منصبان إضافيان في المجلس شغلتهما: هـ. زهاو و س. م. رهي. وانتُخب أربعة عشر شخصاً أعضاء في المعهد في عام ٢٠٠٩.

٢ - مديرية الدراسات

عملت مديرية الدراسات على إعداد تقرير قدّم تنفيذاً لمهام شتى كان قد أوكلها إليها مجلس المديرين. ووافق المجلس على المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن تقديم الخلاصات من قبل المؤلفين. وأوصى المجلس بأن تنظر المديرية في إمكانية قيام المعهد بعقد دورة بشأن تعيين حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي وأن تقوم، من ثم، بتقديم جدوى إصدار بيان يتناول

هذه المسألة. وتقرّر أيضاً تحرير ونشر كتاب لمانفريد لاكس وبحث إمكانية وضع كتاب عن الرواد في مجال قانون الفضاء.

وتعكف مديرية الدراسات في الوقت الراهن على التماس أفكار لجلسات الحلقة الدراسية التي ستُعقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في عام ٢٠١١.

٣- جوائز المعهد الدولي لقانون الفضاء

خلال الحلقة الدراسية الثانية والخمسين بشأن قانون الفضاء الخارجي، التي عُقدت في دايجيون، جمهورية كوريا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مُنحت جائزة الإنجاز على مدى العمر إلى ف. فيريشيتين في حين مُنحت جائزة الخدمة المميّزة إلى س. هوي. ومُنحت شهادة تقدير إلى آني مولين، نائبة المدير التنفيذي للاتحاد الدولي للملاحة الفضائية.

ومُنحت جائزة الدكتور ديديريكس-فيرشور والجائزة المخصصة لأفضل ورقة بحث من بحوث المؤلفين الشباب إلى كاترين دولديرينا من جامعة ماغيل (كندا). وكانت ورقة البحث حول موضوع: "نظام متوازن بدقة لحقوق الملكية الفكرية كآلية لتعزيز الأنشطة التجارية لرصد الأرض".

جيم- الأنشطة في عام ٢٠٠٩

١- دورات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

في عام ٢٠٠٩، وخلال الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، نظّم المعهد، بالاشتراك مع المركز الأوروبي لقانون الفضاء، بناءً على طلب اللجنة الفرعية المذكورة، ندوة لصالح الأعضاء حول موضوع "الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاق القمر: نظرة إلى الماضي وتطلّع إلى المستقبل". وقام بتنسيق الأعمال المتعلقة بالندوة، التي عُقدت في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، أمينة المعهد، كورين يورغينسون، وعضو المجلس كي-أوي شروغل، وتولّت رئاسته رئيسة المعهد، تانيا ماسون-زوان، وعضو المجلس سيرجيو ماركيزيو الذي هو رئيس المركز الأوروبي لقانون الفضاء. ويمكن الاطلاع على البرنامج ذي الصلة وإيجاد وصلة إلى العروض التي قُدّمت أثناء الندوة في موقع مكتب شؤون الفضاء الخارجي على شبكة الويب (<http://www.unoosa.org/oosa/COPUOS/Legal/2009/symposium.html>).

ومثل المعهد بعدة أعضاء منه في وفد المراقبين الرسميين لدى اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الثامنة والأربعين وفي وفد المراقبين الرسميين لدى الدورة الثانية والخمسين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، اللتين عُقدتا في عام ٢٠٠٩.

٢- الحلقة الدراسية الثانية والخمسون بشأن قانون الفضاء الخارجي

عُقدت الحلقة الدراسية الثانية والخمسون للمعهد بشأن قانون الفضاء الخارجي في دايجيون، جمهورية كوريا، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقُبل نحو ٨٠ ورقة من ورقات البحث لتعرض في ست جلسات مخصصة للمواضيع التالية: (أ) محاضرة نانداسيري جاسينتوليانا الافتتاحية حول قانون الفضاء والجلسة الأولى للباحثين الشباب؛ (ب) والسلام في الفضاء: تدابير الشفافية وبناء الثقة؛ (ج) والقضايا المتعلقة بالمسؤولية قبل الغير في الأنشطة الفضائية التجارية؛ (د) والآليات القانونية لتشجيع التجارة في مجال الفضاء؛ (هـ) والتحديات القانونية لبرامج رصد الأرض مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية؛ (و) والتطورات التي شهدتها قانون الفضاء في الآونة الأخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت مائدة مستديرة علمية وقانونية حول موضوع "تقييم الرحلات الفضائية البشرية التجارية". كما نظّم المعهد جلسة عامة حول موضوع "تهيئة بيئة فضائية مستدامة للأنشطة الفضائية مستقبلاً".

٣- الدورة الثامنة عشرة لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكم الصورية في مجال قانون الفضاء

عُقدت الدورة الثامنة عشرة لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكم الصورية في مجال قانون الفضاء خلال الحلقة الدراسية الثانية والخمسين للمعهد. وقام ريكي لي بكتابة "القضية المتعلقة بنشر واستخدام القوة في مدار أرضي منخفض (قضية فورنجات ضد تيلستو)". وعُقدت جولات تمهيدية على المستوى الإقليمي في أوروبا (٩ أفرقة) وفي أمريكا الشمالية (٨ أفرقة) وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٢٦ فريقاً).

وأصدرت الأحكام بشأن الجولات النهائية هيئة قضاة مكوّنة من ثلاثة أعضاء من محكمة العدل الدولية، هم عبدول كوروما، وبيتر تومكا، وليونيد سكوتنيكوف.

وفازت بالجولة النهائية كلية القانون الوطنية التابعة لجامعة الهند (الهند). وتلتها جامعة جورج تاون (الولايات المتحدة)، واحتلت المركز الثاني جامعة ستراثكلايد (المملكة المتحدة).

أما المنظمات التي قدّمت الدعم إلى نهائيات المسابقات العالمية فهي: اللجنة المحلية المنظمة ومؤسسة كيرونغ للبناء، ودار نشر مارتينوس نيهوف، ورابطة الأعضاء من الولايات المتحدة في المعهد الدولي لقانون الفضاء، ومؤسسة العالم الآمن، والوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي، والمركز الأوروبي لقانون الفضاء.

٤- ندوة إيلين م. غالوي بشأن القضايا الحاسمة في قانون الفضاء

تولّى تنظيم ندوة إيلين م. غالوي الرابعة بشأن القضايا الحاسمة في قانون الفضاء كلٌّ من المركز الوطني للاستشعار عن بُعد وقانون الجو والفضاء التابع لكلية القانون في جامعة ميسيسيبي، وأريان سبيس، والمعهد الدولي لقانون الفضاء، وعُقدت في واشنطن العاصمة، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وكان موضوع الندوة هو "الأغراض والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي". وشارك في هذا الحدث محامون وعلماء وممثلون لوكالات الفضاء وقطاع الصناعة. وسُيُنشر بعض ورقات البحث التي عُرضت في الندوة ضمن أعمال المعهد. وستُعقد ندوة إيلين م. غالوي الخامسة بشأن القضايا الحاسمة في قانون الفضاء، في واشنطن العاصمة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

دال- الأنشطة في عام ٢٠١٠

١- ندوة المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء من أجل مندوبي

اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

سينظّم المعهد والمركز الأوروبي لقانون الفضاء، مرة أخرى، ندوة مشتركة تحت عنوان "التشريعات الوطنية في مجال الفضاء: صوغ أدوات قانونية لنمو الأنشطة الفضائية". وستُعقد هذه الندوة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠.

٢- الحلقة الدراسية الثالثة والخمسون للمعهد الدولي لقانون الفضاء

بشأن قانون الفضاء الخارجي

ستُعقد الحلقة الدراسية الثالثة والخمسون للمعهد بشأن قانون الفضاء الخارجي في براغ، في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وستناقش الحلقة الدراسية في جلساتها المواضيع التالية:

(أ) محاضرة نانداسيري جاستوليانا الافتتاحية عن قانون الفضاء والجلسة الأولى المخصصة للباحثين الشباب. وفي الجزء الأول، سيدعو المعهد متكلماً بارزاً ليحدث أعضاء وغيرهم من المشاركين في الندوة عن إحدى المسائل المواضيعية التي تستأثر باهتمام واسع النطاق. وبعد فترة الاستراحة، سيُكرّس هذا الحدث السنوي الحديث العهد خصيصاً لمهام المستقبل في مجال الفضاء، حيث سيُدعى باحثون شباب (تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة) إلى تقديم ورقة بحث إما بعنوان "قانون الفضاء: تحديات المستقبل والحلول الممكنة" أو عن موضوع آخر يُتفق عليه مع المعهد؛

(ب) ثلاثون عاماً منذ إبرام اتفاق القمر: الآفاق. ستتناول هذه الجلسة الآفاق المستقبلية لاتفاق القمر الذي احتفل بذكره السنوية الثلاثين في عام ٢٠٠٩؛

(ج) الجوانب القانونية لأمن الفضاء. سيتم في هذه الجلسة تحليل الجوانب القانونية المتصلة بالحاجة إلى إبقاء الفضاء آمناً للعمليات المدنية والعسكرية مع تفادي تسليح الفضاء فضلاً عن تناول أحدث الاقتراحات المقدّمة في هذا السياق، وسيتم أيضاً عرض أفكار تتعلق بمواصلة تطوير قانون الفضاء على المتديات الدولية ذات الصلة؛

(د) الحالة الراهنة لسيادة القانون فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية؛

(هـ) التطوّرات التي شهدتها قانون الفضاء في الآونة الأخيرة. ستركّز ورقات البحث المقدّمة في هذه الجلسة على التطوّرات في مجال قانون الفضاء منذ آذار/مارس ٢٠٠٩. وستُعقد مائدة مستديرة علمية وقانونية في براغ حول موضوع "العصر الجديد لبعثات السواتل الصغيرة"، وقد قدّم المعهد اقتراحات لعرضها على جلسة عامة.

٣- الدورة التاسعة عشرة لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكم الصورية في مجال قانون الفضاء

ستُقام الجولات نصف النهائية والنهائية الخاصة بالدورة التاسعة عشرة لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكمات الصورية في مجال قانون الفضاء خلال الحلقة الدراسية الثالثة والخمسين للمعهد، التي ستُعقد في براغ، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويجري وضع الترتيبات اللازمة للمحاكمات الصورية. ويمكن الاطلاع على الدعوى ذات الصلة على موقع شبكة الويب الخاص بالمسابقة (www.spacemoot.org). وسيُدعى ثلاثة قضاة من محكمة العدل الدولية لإصدار الأحكام في الجولات النهائية. وستُقام الجولات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

هاء - المنشورات

نشر المعهد الأمريكي للملاحة الجوية والفضائية أعمال الحلقة الدراسية الحادية والخمسين بشأن قانون الفضاء الخارجي، التي عُقدت في غلاسكو، المملكة المتحدة. وسينشر المعهد المذكور أعمال الحلقة الدراسية الثانية والخمسين بشأن قانون الفضاء الخارجي، التي عُقدت في دايجيون، جمهورية كوريا. وأعدّ السيد تيرينجوف، كما جرت العادة، تقرير اللجنة الدائمة المعنية بحالة الاتفاقات الدولية ذات الصلة بأنشطة الفضاء الخارجي، الذي سيُنشر ضمن أعمال المعهد. وأعدّ المعهد، بمقتضى عقد مبرم مع الأمم المتحدة، نصوصاً لازمة لاستعراض الأمم المتحدة السنوي للتطوّرات في ميدان التعاون الدولي وقانون الفضاء، وعنوانها Highlights in Space. ويقدم المعهد تقارير سنوية عن أنشطته إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويعمل المعهد حالياً مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي للانتهاء من تحديث الثبت المرجعي لأعمال المعهد منذ عام ١٩٩٦.

واو - ملاحظات ختامية

يتشرف المعهد بالتعاون مع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئتيها الفرعيتين بشأن مواصلة تطوير قانون الفضاء. والمعهد مستعد، على وجه الخصوص، للمساعدة، عند الاقتضاء، في إجراء الدراسات الأساسية التي يلزم أن تنظر فيها اللجنة وتطلع عليها. ويسلم المعهد بأن بعض المجالات التي قد تتطلب تنظيمًا قانونيًا تتضمن مسائل تقنية وقد تحتاج إلى عمل تحضيرى لعلّ المعهد قادر على القيام به من أجل النظر فيه من جانب اللجنة. وسيتشرف المعهد بمواصلة تقديم يد المساعدة.

رابطة القانون الدولي

ألف - معلومات خلفية

تأسست رابطة القانون الدولي (الرابطة) في بروكسل، في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٣. ويقع مقرّها الرئيسي في لندن، أما أهدافها فهي دراسة القانون الدولي، بشقيه العام

والخاص، وشرحه وتطويره، وتعزيز فهمه واحترامه. وتتمثل جهات الاتصال المعنية بأنشطتها في اللجان الدولية التي تتواصل وتعمل بصورة دائمة فيما بين المؤتمرات التي تُعقد مرة كل سنتين والتي عُقد منها ٧٣ مؤتمراً حتى الآن.

وتنعى رابطة القانون الدولي بكل أسى رئيس مجلسها التنفيذي، اللورد سلين أوف هادلي، في لندن، في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. لقد تبوأ اللورد سلين منصبه على مدى السنوات العشرين الماضية. ودأب، خلال هذه الفترة، على مواصلة العمل بلا كلل لتحقيق أهداف الرابطة. وانتخب مجلس الرابطة بالإجماع، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الرئيس الجديد، وهو اللورد مانس، القاضي في المحكمة العليا للمملكة المتحدة. وفي اللحظة الراهنة، فإن الرئيس العالمي للرابطة هو إدواردو غرييلير (البرازيل)، الذي سيشغل منصبه لفترة تمتد حتى موعد مؤتمر الرابطة القادم الذي سيعقد في عام ٢٠١٠.

وأنشئت لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة خلال المؤتمر الدولي الثامن والأربعين للرابطة، الذي عُقد في نيويورك في عام ١٩٥٨، وقد تواصل عملها منذ ذلك الحين بدون انقطاع. والمسؤولان القائمان بعملها حالياً هما الرئيس، مورين وليامز، والمقرر العام، ستيفان هوبي (ألمانيا). وتحظى اللجنة المذكورة، منذ عام ١٩٩٦، بصفة مراقب دائم لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولدى لجنتيها الفرعيتين.

ويتضمن عمل الرابطة التعاون مع منظمات دولية أخرى، في القطاعين العام والخاص، مثل لجنة القانون الدولي بواسطة الفريق الدراسي التابع للرابطة المعني بمسؤولية المنظمات الدولية، ومحكمة التحكيم الدائمة فيما يتعلق بإجراءات تسوية المنازعات في مجال القانون الدولي، واللجنة الوطنية للأنشطة الفضائية في الأرجنتين، والرابطة البرازيلية لقانون الملاحة الجوية والفضاء في البرازيل، والمركز الألماني لشؤون الفضاء الجوي في ألمانيا، والمركز الوطني البريطاني لشؤون الفضاء في المملكة المتحدة. وفي المجال الخاص، تشارك اللجنة التابعة للرابطة وأعضاؤها في أنشطة المعهد الدولي لقانون الفضاء، والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية، والمركز الأوروبي لقانون الفضاء. وضمن إطار اللجنة الفرعية القانونية، تشارك الرابطة في أعمال اجتماع الخبراء بشأن تعزيز التعليم في مجال قانون الفضاء.

باء- أنشطة لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة خلال عام ٢٠٠٩

١- الدورة الثامنة والأربعون للجنة الفرعية القانونية

مثّلت اللجنة التابعة للرابطة برئيسها ومقرّرها العام ومقرّر الدورة في الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية القانونية. وتمّ تعميم تقرير خطّي خلال الدورة الثامنة والأربعين؛ وتلى ذلك عرض شفوي قدّمه رئيس اللجنة التابعة للرابطة (انظر الوثيقة A/AC.105/C.2/L.275).

٢- حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بشأن قانون الفضاء

شارك خبراء الرابطة في حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بشأن قانون الفضاء حول موضوع "دور قانون الفضاء الدولي في تطوير وتوطيد التعاون الدولي والإقليمي على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، الذي عُقد في طهران في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومثّل الاجتماع شريحة جامعة لها أهمية قصوى بشأن تطوير القانون في هذا الميدان، وقد تمّ الاتفاق على عدد من التوصيات والاستنتاجات. وساد الرأي العام القائل بأن تطبيق تكنولوجيا الفضاء له تأثير بالغ على الحياة اليومية في البلدان النامية، حتى وإن لم يكن ذلك ملحوظاً بشكل مباشر، وإن المعرفة القانونية الحالية في هذا الصدد هي أقلّ من المستوى المرغوب فيه. ومن ثم، نُظِر، من جديد، إلى بناء القدرات والتعاون الدولي على أنهما ركنان أساسيان في هذا المجال. وسُيُنقل هذا التصرّو إلى اللجنة الدولية بشأن تعليم القانون الدولي التابعة للرابطة، التي ستقوم بدورها بتقديم تقرير إلى المؤتمر الرابع والسبعين للرابطة، الذي سيعقد في لاهاي، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٣- اجتماع الأمم المتحدة الثاني للخبراء بشأن تعزيز التعليم في مجال قانون الفضاء

شارك خبراء الرابطة في اجتماع الأمم المتحدة الثاني للخبراء بشأن تعزيز التعليم في مجال قانون الفضاء، الذي عُقد في طهران، في الفترة من ١٢ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٤- برنامج لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة، لعام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠

قدّمت اللجنة التابعة للرابطة تقريرها الثالث عن الجوانب القانونية لخصخصة الأنشطة الفضائية واستغلالها تجارياً إلى مؤتمر الرابطة الثالث والسبعين، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وركّز التقرير على الاستشعار عن بعد، وتشريعات الفضاء الوطنية، ومسائل التسجيل، والتطورات المستجدة بشأن الحطام الفضائي، وتسوية المنازعات المتصلة بالأنشطة الفضائية. وأعقبت عرض التقرير مناقشة مُحفّزة على الاهتمام.

واتفق المؤتمر على أن يُقدّم تقرير رابع، سيُفرغ من وضع صيغته النهائية قريباً، إلى مؤتمر الرابطة الرابع والسبعين في عام ٢٠١٠، بهدف عرض تقرير رابع نهائي على المؤتمر الخامس والسبعين، الذي سيعقد في صوفيا، في عام ٢٠١٢. وشارك رئيس اللجنة التابعة للرابطة ومقررها العام في إعداد مشروع التقرير. وسيُعَمَّم مشروع التقرير على الأعضاء التماساً لمزيد من التعليقات والأفكار في أوائل عام ٢٠١٠. وبعد ذلك، سيتم نشره على موقع الرابطة على شبكة الإنترنت (www.ila-hq.org). وسيتبع ذلك موجز عن المواضيع التي تناولتها وأعدت النظر فيها لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة في عام ٢٠٠٩.

(أ) تشريعات الفضاء الوطنية

تقوم اللجنة التابعة للرابطة حالياً بتحليل قوانين الفضاء الوطنية وتعكف في الوقت الراهن على صوغ اتفاق نموذجي بشأن هذا الموضوع يستند إلى دراسة مستفيضة للقوانين المحلية المعمول بها في هذا المجال في بلدان شتى.

ويحاول هذا القسم من تقرير اللجنة أن يسلط الضوء على ما يُعتبر ركناً أساسياً مهماً لتشريعات الفضاء الوطنية. وسيقوم بذلك بالرجوع إلى تشريعات الفضاء الوطنية القائمة بالفعل، بالإضافة إلى ردود أعضاء لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة على الاستبيان الذي أرسل إليهم في عام ٢٠٠٥. كما ستستند اقتراحاته جزئياً إلى حلقة عمل بعنوان "نحو اعتماد نهج متسق للتشريعات الفضائية الوطنية في أوروبا"، عُقدت في برلين، في عام ٢٠٠٤، في إطار "مشروع ٢٠٠١ فما بعدها" من قبل معهد قانون الجو والفضاء التابع لجامعة كولون، ألمانيا، والمركز الألماني لشؤون الفضاء الجوي. وعلاوة على ذلك، ستؤخذ في الاعتبار المداولات الراهنة الدائرة في اللجنة الفرعية القانونية، بالإضافة إلى المناقشات الجارية في فريقها العامل المعني بالتشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

ويرى مقرر اللجنة التابعة للرابطة أنه ينبغي تنظيم مسأليّ التعويض والتأمين من خلال تشريعات الفضاء الوطنية، مثلما ينبغي تنظيم التزام الدول بالترخيص للأنشطة الفضائية التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والإشراف على تلك الأنشطة

ضمن إطار ولايتها القضائية ومراقبتها. ويبدو أن هذا هو السبيل الفعّال والواقعي الوحيد الذي يمكن الحكومات من مراقبة أنشطة القطاع الخاص.

ومن الناحية الإجرائية، يعتزم مقررّ اللجنة السير في المناقشات قدماً بهدف اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي اعتماد نوع ما من القانون النموذجي في اجتماع لجنة الرابطة الذي سيُعقد في لاهاي، في عام ٢٠١٠. وأوضح المقررّ من البداية أنه لا يُقصد في أي حال من الأحوال أن يكون هذا القانون النموذجي ملزماً لأي دولة. فهو مجرد اقتراح من لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي - التي هي مؤسسة غير حكومية - يُتوخى النظر فيه كأداة عمل بيد الحكومات عند قيامها بصوغ تشريعات الفضاء الوطنية الخاصة بها.

(ب) الاستشعار عن بعد

يقوم رئيس اللجنة التابعة للرابطة في الوقت الراهن بمعالجة أحدث القضايا والقضايا القانونية التي تقوم عليها أنشطة الاستشعار عن بعد، على ضوء المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بُعد من الفضاء الخارجي (قرار الجمعية العامة ٦٥/٤١، المرفق) حول هذا الموضوع وذلك لتحديد مدى استمرار اتساقها في إطار السيناريوهات الدولية والإقليمية الجديدة. والهدف الرئيسي المنشود في هذا الصدد هو تأكيد صحة المبادئ وتقييم ما إذا كان بعضها يجسّد، في حقيقة الأمر، القانون العرفي الدولي. أو عبارات أخرى، ما إذا كانت ممارسات الدول هي بالأحرى التي تكشف أن هذه المبادئ جارٍ مراعاتها.

وأشير بوجه خاص، في أحد الفصول التي تناولها الرئيس، إلى المسألة غير المحسومة بعد المتعلقة باستخدام البيانات الساتلية في التقاضي الدولي والوطني وقيمتها كدليل في المحاكم، وبخاصة حيثما يتعلق الأمر بقضايا تمس السيادة. وترى اللجنة التابعة للرابطة أن ثمة حاجة إلى حلول لمعالجة الوضع الراهن الذي لا يلائم استخدام الصور الساتلية في المحاكم، لا سيما في حالات المنازعات المتعلقة بالحدود، التي تكون فيه دقّة التكنولوجيات الفضائية أساسية ويكون فيها هامش التفسير من جانب الخبراء الذين يُدعون إلى تفسير الصور الساتلية في مرحلة تقديم الأدلة واسعاً للغاية. والغاية هي إحراز تقدّم بشأن الاستنتاجات المؤقتة التي تم الخلوّص إليها حول هذه النقاط، والتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الرابطة الثالث والسبعين. وتلك مسألة عملية أساسية تعني الممارسين والأكاديميين على السواء.

والواقع أنه لم توضع بعد قواعد أو معايير دولية تسمح بأن تُستخدم، في قاعة المحكمة، بيانات جُمعت بواسطة سواتل رصد الأرض. ويجري العمل ببطء على وضع معايير

مشتركة لمنتجات البيانات الرقمية على المستوى الوطني، إلا أنه ما زال عدم التيقن سائداً على نطاق واسع بشأنها في الأوساط القانونية. وتتجلى المسائل الرئيسية التي ينطوي عليها هذا الأمر تحليلاً واضحاً في عدد القضايا الحديثة التي فصلت فيها محكمة العدل الدولية وغيرها من هيئات التحكيم الدولية.

أما الاستنتاج الرئيسي فهو أن تدريب العاملين في القطاع القانوني أمر حاسم لتطور تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد المشار إليها. بيد أنه ما زال ثمة نقص في الوعي والمعرفة والفهم في المجال القانوني لما يمكن لهذه التكنولوجيا أن توفره ولما هي حدودها. ومن ثم تلزم زيادة التعاون على نطاق متعدد التخصصات حتى تكون التكنولوجيات مستقبلاً ذات قدرة أكبر على تلبية احتياجات المهنيين القانونيين. وينبغي القول، من جديد، إن ثمة حاجة في هذا الصدد إلى تشجيع بناء القدرات، وهو موضوع تكرر تأكيده في حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بشأن قانون الفضاء.

والرأي السائد هو أنه، من أجل ضمان الشفافية لهذه التكنولوجيا، لا مفر من وجود رقابة تشمل جميع مراحل جمع البيانات، بدءاً من المرحلة الأولى لجمع البيانات الخام وانتهاءً بال لحظة التي يُستخدم فيها المنتج النهائي.

(ج) الحطام الفضائي

يواصل الرئيس دراسة الجوانب القانونية للحطام الفضائي، وهو موضوع ظل قيد الاستعراض المستمر في إطار اللجنة التابعة لرابطة القانون الدولي منذ أن اعتمد مؤتمر الرابطة السادس والستون، الذي عُقد في بوينس آيرس، في عام ١٩٩٤، الصك الدولي لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الحطام الفضائي، وذلك من أجل تحديد ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات عليها لتحقيق اتساقه بعد مرور ١٥ عاماً على اعتماده.

والرأي العام السائد هو أن الحطام الفضائي، باعتباره خطراً يهدّد الفضاء، ينبغي أن يكون على رأس قائمة الاهتمامات، يليه تسليح الفضاء الخارجي، ثم الأجسام الطبيعية القريبة من الأرض مثل الكويكبات والنيازك التي قد يشكل احتمال ارتطامها بالأرض خطراً جسيماً.

وتقوم لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة حالياً باستعراض الحطام الفضائي من منظور جديد واضعة في اعتبارها أن اللجنة الفرعية القانونية، قامت في نهاية المطاف، في دورتها السابعة والأربعين، في عام ٢٠٠٨، بإدراج هذه المسألة في جدول أعمالها كبند منفرد للمناقشة. وفضلاً عن ذلك، تشكّل المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وردود الدول على التوجيهات الواردة فيها، عناصر مضافة ذات أهمية كبيرة في سياق التقرير الرابع للجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة المقدم إلى مؤتمر الرابطة الرابع والسبعين.

ولما كانت المبادئ التوجيهية قد وُضعت داخل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية دون أي تدخل من اللجنة الفرعية القانونية في صوغها، فإن هذا الأمر يثير بعض القلق لدى لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة. ويتوقف تنفيذها حصراً على حسن نية الدول. بل إنه على الرغم من أن إدراج مسألة الحطام الفضائي أخيراً كبند منفرد للمناقشة في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية يعدّ خطوة صوب تنظيم رقابي أكثر وضوحاً، فإن المناقشات ظلت حتى الآن مقتصرة على تبادل عام للمعلومات حول الآليات الوطنية المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي.

وتدرك اللجنة التابعة للرابطة هذه المسألة والمسائل العالقة وستقوم بتحليل هذا الموضوع على ضوء الردود التي تقدّمت بها الدول إلى اللجنة الفرعية القانونية في دورتها التاسعة والأربعين، في عام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، ستتابع الرابطة العمل على تنقيح الصك الدولي لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الحطام الفضائي.

(د) التسجيل

تخضع هذه المسألة المتصلة، بلا ريب، بالجوانب القانونية للحطام الفضائي، لفحص مستمر من قبل الرابطة بهدف متابعة التطوّرات وأوجه تأثير قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٢ على الدول والمنظمات الدولية. وأهم أهداف القرار، الذي دُعيت اللجنة التابعة للرابطة إلى إبداء رأيها بشأنه في ذلك الوقت، في تعزيز ممارسات الدول والمنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي فيما يتعلق بتسجيل الأجسام الفضائية.

(هـ) تسوية المنازعات

يخضع موضوع تسوية المنازعات لاستعراض مستمر على أساس الصيغة المنقّحة لمشروع اتفاقية رابطة القانون الدولي حول تسوية الخلافات المتعلقة بالأنشطة الفضائية لعام ١٩٩٨، على أن يُوضع في الاعتبار، على وجه الخصوص، أن المادة ١٠ من تلك الاتفاقية تتوخّى مشاركة الكيانات الخاصة في الأنشطة الفضائية وتفتح الباب أمام هذه الكيانات كي تستفيد من الآليات المدرجة في مشروع الاتفاقية بصيغته المنقّحة.

يضاف إلى ذلك أن المهمة الجديدة المناطة بالرابطة في إطار محكمة التحكيم الدائمة بشأن تسوية المنازعات في مجال قانون الفضاء للاستيثاق من الحاجة إلى قواعد اختيارية للتحكيم في المنازعات المتعلقة بالفضاء الخارجي والحاجة إلى وضع هذه القواعد، سيساعد بلا شك في بحث هذه المسألة انطلاقاً من وجهات نظر متعددة.

(و) موضوع جديد: الجوانب القانونية للأجسام القريبة من الأرض

تعترز اللجنة التابعة لرابطة القانون الدولي، كما ورد بيانه سابقاً، الشروع في دراسة تتناول الجوانب القانونية للأجسام القريبة من الأرض، وهي مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الفضاء وقد ظلت قيد المناقشة منذ بعض الوقت في إطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. بيد أنها لم تُدرج حتى الآن في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية. وبرغم أن الخبراء القانونيين لم يبدؤوا الاهتمام بالأجسام القريبة من الأرض إلا في الآونة الأخيرة، فإن هذا الموضوع أخذ يحظى على ما يبدو بمكانة في جدول أعمال مؤسسات أكاديمية مختلفة تُعنى بقانون الفضاء الدولي.

وفيما يتعلق بهذا التطور، دُعي رئيس اللجنة التابعة لرابطة القانون الدولي ومقرّها وبعض أعضائها إلى أن ينضموا إلى المجلس الاستشاري الدولي المعني بالمشروع البحثي بعنوان "الجوانب القانونية لخطر الأجسام القريبة من الأرض: التصديّ والمسائل المؤسسية ذات الصلة"، الذي تضطلع به جامعة نيبراسكا-لينكولن (الولايات المتحدة) في إطار برنامجها المتعلق بقانون الفضاء والاتصالات، بدعم من مؤسسة العالم الآمن.

وتلبيةً لطلب مكتب شؤون الفضاء الخارجي للحصول على معلومات عن الموضوع المشار إليه، أعدت الرابطة ولجنة قانون الفضاء التابعة لها ورقة بحث عن موضوع "الجوانب القانونية للأجسام الطبيعية القريبة من الأرض" لكي تنظر فيها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها السادسة والأربعين، في عام ٢٠٠٩، وفقاً لخطة العمل المتعددة السنوات المقررة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

(ز) مسائل أخرى

أدّى التعاون الدولي وإيلاء الأهمية لبناء القدرات باعتبارهما قاسماً مشتركاً في جميع اجتماعات الرابطة إلى التشجيع على إعداد كتاب عن قانون الفضاء باللغة الإسبانية يتناول بالمناقشة والتحليل الإطار القانوني الراهن الذي ينظم أنشطة الفضاء الخارجي ويساهم فيه عدد من المختصين المرموقين من جميع أنحاء العالم. وهو جهد يرمي إلى إشاعة مزيد من الوعي

بالجوانب القانونية للأنشطة الفضائية وآثارها في البلدان الناطقة باللغة الإسبانية. وتندرج هذه المهمة، التي يُضطلع بها في بوينس آيرس، في إطار مشروع جارٍ على قدم وساق تحت رعاية المجلس الوطني للبحوث العلمية والتكنولوجية في الأرجنتين وسيتم نشر الكتاب قريباً.

أما تصوّرات واقتراحات رابطة القانون الدولي بشأن المواضيع التي جرى تناولها على مدى العام الماضي، ومن خلال الاستنارة بالمناقشات التي ستجري أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية، فإنها ستُدرج في تقرير لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة المذكورة الذي سيُقدّم إلى مؤتمرها الرابع والسبعين، المقرّر عقده في لاهاي، في آب/أغسطس ٢٠١٠ (www.ila2010.org).

ويمكن الاتصال بأعضاء مكتب لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة على النحو التالي:

Maureen Williams
Chairperson of the Space Law Committee
University of Buenos Aires/Conicet Migueletes 923
C1426BUK Buenos Aires
Argentina

الهاتف/الفاكس: (+54-11) 4772 3662

البريد الإلكتروني: maureenw777@yahoo.co.uk أو swilliams@derecho.uba.ar

Stephan Hobe
General Rapporteur of the Space Law Committee
Director, Institute of Air and Space Law University of Cologne
Albertus-Magnus-Platz D-50931, Köln, Germany

الهاتف: (+49-221) 470 4968

الفاكس: (+49-221) 470 2337

البريد الإلكتروني: stephan.hobe@uni-koeln.de أو sekretariat-hobe@uni-koeln.de